

## تمهيد :

التأمين فكرة تعاونية تقوم على أساس مفهوم المشاركة وتوزيع الخسائر ؛ ولا شك في أن وجود وتزايد أهمية الخدمات التأمينية ، التي تعتبر أداة ادخارية متميزة وقيام الشركات باستثمارها في المدى الطويل يساهم بفعالية في نمو الأسواق المالية ولهذا السبب تعتبر شركات التأمين مكونا هاما ومتصاعدا في القطاع المالي المحلي في معظم الدول المتقدمة ، وفي عدد من البلاد النامية ففي العقد الماضي كان معدل نمو خدمات شركات التأمين في البلاد المتقدمة أسرع من النمو في خدمات المصارف .

وتتضمن المخاطر التي يغطيها التأمين صوراً متعددة ، منها ما يتصل بالأضرار المحتملة من وراء استخدام التقنيات الجديدة والتطور الصناعي ، والتلوث البيئي والأحداث والمواقف غير المواتية التي قد يتعرض لها الإنسان كالمرض والإصابة والتقاعد والبطالة ، وكذلك مواجهة التقلبات السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد ترتب على ذلك فرض تحديات كبيرة على سوق التأمين مما دفع بالمؤسسات العاملة فيه إلى موجة غير مسبوقه من الاندماجات ، ودخول منافسين غير تقليديين مثل المصارف والصناديق الجماعية ، وشركات الاستشارات الاستثمارية .

وتزداد مهمة المؤسسات العاملة في قطاع التأمين صعوبة في ظل التطورات المستمرة التي يشهدها العالم الذي نعيش فيه ، والتي تقود إلى تغييرات هامة في البيئة الاقتصادية والمالية التي تمارس فيها نشاطها .

وقد عرف سوق التأمين تغير ملحوظا بدخول مؤسسات تأمين تعاونية تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ، أثبتت فعاليتها وقدرتها على المنافسة بسبب طبيعة المنتجات والخدمات التأمينية التي تقدمها .

إن التأمين التعاوني يحتمل أكثر من صفة ، ولا يمكن القول بأن التأمين التعاوني يعني بالضرورة إسلامي لأن كثيرا من الدول والشركات تعتمد هذا المصطلح ولكن أعمالها لا تتوافق بالضرورة مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

لذلك فإننا سنعتمد في بحثنا هذا على إضافة كلمة إسلامي للدلالة على التأمين التعاوني حتى تتضح الرؤية لمنهج بحثنا هذا ، وفي تقديرنا فإن هذا النموذج الذي نطرحه في هذا البحث يتماشى وروح الدين الإسلامي الحنيف المبني على البر والتعاون وتنفيس الكرب .

وقد ثبت بعد هذه السنوات القليلة من تطبيق التأمين التعاوني الإسلامي ، أهميته ودوره في تمويل التنمية .

#### الإشكالية العامة للدراسة :

ومن هنا جاءت الإشكالية العامة للبحث والتي تمحورت حول :

ما هو النموذج المثالي للتأمين حتى يصبح تعاونيا إسلاميا ، فيساهم في تمويل التنمية ، ويحقق مقاصد الشريعة ؟ .

#### 1- الإشكاليات الجزئية أو النوعية :

وتتدرج تحت الإشكالية العامة مجموعة من الإشكاليات الفرعية الأخرى .

1. ما هو الفرق بين التأمين التعاوني الإسلامي والتأمين التجاري ؟ .

2. إذا كانت شركات التأمين بحاجة دائماً إلى إعادة تأمين ، فما هو شكل إعادة التأمين الذي تقوم به شركات التأمين التعاوني الإسلامي ؟ .
3. إذا كان هناك اختلاف في المبدأ بين التأمين التعاوني الإسلامي ، والتأمين التجاري ، هل ينعكس ذلك على الجانب المحاسبي ؟ .
4. إذا كان التأمين التعاوني الإسلامي يقوم على التبرع ، فكيف يمكن أن يتحقق الفائض في شركات التأمين التعاوني الإسلامي ؟ .
5. إذا كانت مقاصد الشريعة الإسلامية هي تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع ، هل تتوافق مقاصد الشريعة هذه مع الدور التنموي للتأمين التعاوني ؟ .

## 2-فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات فرعية أخرى ، فالفرضية الأساسية تتمثل في :

يساهم التأمين التعاوني الإسلامي في تمويل التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي

### 3-أما الفرضيات الفرعية المتبقية منها فهي :

1. لا يعتبر التأمين تحدياً للقضاء والقدر .
2. يعمل التأمين التجاري على أساس ربوي .
3. يهدف التأمين التعاوني الإسلامي إلى تحقيق الربح .
- 4-التأمين التعاوني الإسلامي يساهم في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية .

### 5-أهداف الموضوع :

1. التركيز على دراسة التأمين التعاوني الإسلامي من الجانب الاقتصادي .
2. نهدف من هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور التأمين التعاوني الإسلامي في تمويل التنمية .

3. إعطاء نموذج للتأمين التعاوني الإسلامي حتى يمكن أن نميزه عن التأمين التجاري .

4. الاستفادة من ما وصلت إليه النظرية الغربية في التأمين والتي لا تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية .

#### 6- أهمية الموضوع :

• يعتبر التأمين التعاوني من الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر وتؤثر بما يجري في بقية الأنشطة والقطاعات ، لهذا يتم تنظيمها بموجب قوانين ولوائح تصدرها الدولة ، وتعين لها الأجهزة الرقابية المناسبة لضمان سلامة أدائها .

فهي ينظر إليها بأنها يمكن استغلالها في التخطيط ، وفي السياسات والبرامج .

• أن موضوع عمارة الأرض والتنمية من الأمور التي تتدرج تحت فرض الكفاية بسبب أن للأمة مصالح كثيرة لا بد من وجودها لتنظيم أحوالها ؛ ومن هذه المصالح ما لا يقدر عليه ، إلا باستعداد خاص وتعلم ودراية ؛ وكذلك تحقق التنمية مصالح كثيرة للأمة ، وهذه المصالح يحققها للأمة من ملك ناصية العلم والدراية والتأهيل والمعرفة ، فإنشاء مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامية لتوفير الحماية من الأضرار والتلف والفقد للمصالح ، يعتبر أيضا منسجما مع مفهوم الواجب الكفائي في الإسلام لأن فيه دعوة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار أنه جائز من الناحية الشرعية ؛ وكذلك يعتبر أداة نهى عن المنكر ، ألا وهو التأمين التجاري .

#### 7- مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

لم يكن اختيارنا للموضوع بمحض الصدفة ، وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات علمية وذاتية ، حيث تتمثل الاعتبارات العلمية في الآتي :

1. هناك العديد من مؤسسات التأمين التجاري في الدول الإسلامية أو في الدول الغير إسلامية بدأت تتحول كلياً أو جزئياً للعمل بمبدأ التأمين التعاوني الإسلامي.
2. تزايد عدد المؤسسات العاملة في سوق التأمين الإسلامي .
3. هناك العديد من مؤسسات التأمين التعاوني التي تدعي أنها إسلامية ، غير أن ممارساتها تكتنفها بعض الشبهات ، ونأمل من هذا البحث أن نقدم نموذجاً للتأمين التعاوني خالي من هذه الشبهات .

#### الاعتبارات الذاتية :

اهتمامنا الخاص بالمواضيع ذات الصلة بالدور الاقتصادي للتأمين ونظرية الذرائع وتطبيقاتها في المعاملات المالية المعاصرة .

#### 8-الدراسات السابقة :

تعددت الأبحاث التي درست التأمين التعاوني الإسلامي من الناحية القانونية والشرعية وحسب اطلاعي فإن الدراسات الاقتصادية في التأمين التعاوني الإسلامي قليلة جداً وخاصة الدور التمويلي للتأمين التعاوني الإسلامي .

وفي ما يلي ندرج بعض الدراسات التي تمكنا من الوصول إليها :

- معالم التأمين الإسلامي من تأليف د. صالح العلي و د. سميح الحسن ، ونشر دار النوادر 2010 ؛ جاء الكتاب في 443 صفحة ، قسمه الكاتب إلى خمس فصول وملاحق حيث ناقش فيه مفهوم التأمين ونشأته وخصائصه ، التأمين الإجتماعي والتجاري ، حكم التأمين التجاري في الشريعة الإسلامية ، التأمين التعاوني الإسلامي وفي الفصل الأخير ناقش فيه إعادة التأمين وحكمه الشرعي .
- التأمين التكافلي العام من تأليف د. مهيمن إقبال ونشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2009 وترجمة تيسير التريكي ومصباح كمال ، حيث تناول فيه الكاتب

- موضوع التأمين التكافلي العام وجاءت هذه الدراسة في أربعة عشر فصلا ، خصصها الكاتب لمناقشة المشكلات التي تواجه صناعة التأمين التقليدية ، إدارة الخطر في الإسلامي ، نظام مشاركة الأخطار في التكافل ، منتجات التكافل ، أساليب إعادة التكافل ومستقبل إدارة الخطر ، وجاء الكتاب في 272 صفحة .
- التأمين الإسلامي من تأليف د. أحمد سالم ملحم ونشر دار الإعلام 2002 ، جاء الكتاب في بابين الباب الأول يحتوي على خمس فصول ، حيث ناقش فيه التأمين من الناحية النظرية من خلال : التأمين التجاري ، التأمين التعاوني البسيط ، التأمين التعاوني المركب ، إعادة التأمين ، الفائض التأميني في شركات التأمين التعاوني الإسلامي ، أما الباب الثاني خصصه للتطبيقات العملية للتأمين الإسلامي في شركة التأمين الإسلامية وناقش فيه تعريف عام لشركة التأمين الإسلامية ، تأمين السيارات ، تأمين الحريق ، التأمين المنزلي الشامل ، التأمين التكافلي الاجتماعي ، ... ، وجاءت الدراسة في 379 صفحة .
- التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته لد. سامر مظفر قنطقجي 2008 ، وجاء الكتاب في خمسة فصول ، ناقش فيه الكاتب الأسس القانونية للتأمين ، الأسس الشرعية للتأمين ، والأسس الفنية للتأمين الإسلامي ، والأسس المحاسبية للتأمين الإسلامي ، والمكونات الإستراتيجية للتأمين الإسلامي ، وجاءت الدراسة في 208 صفحة .
- التأمين الإسلامي أ/ د. علي محي الدين قري داغي ، قسمت الدراسة إلى بابين ، الباب الأول التأمين التجاري ، والباب الثاني خصصه لدراسة التأمين الإسلامي وجاء في أربعة فصول ، حيث ناقش حكم التأمين التجاري ، التأمين التعاوني ، التأمين الإسلامي ، التأمين التكافلي ( البديل عن التأمين على الحياة ) ، وجاءت الدراسة في 520 صفحة .

- ورغم ما تمكنا من الحصول عليه قليل إلا أننا نريد المساهمة إلى جانب ما توصل إليه غيرنا .

#### منهج الدراسة :

للوصول إلى النتائج المقصودة والأهداف المرجوة من الدراسة ، وكذا اختبار الفرضيات المطروحة ، قمنا بالاعتماد على مناهج متعددة استخدمناها حسب ما تقتضيه كل حالة وفقا للآتي :

#### - المنهج التاريخي :

حيث تم جمع معلومات عن الأحداث والحقائق الماضية ، وعرضها وترتيبها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها ، بغية المساعدة في تغيير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل ، ومثال ذلك :  
بناء العلاقات التعاونية : ( التبرع ، هبة الثواب ، العاقلة ، الرقبي )، وهي علاقات تعاونية كانت في وقت الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن خلال الأحاديث الصحيحة الواردة إلينا أردنا تطبيقها لنرى أيها يصح على العلاقات القائمة في التأمين التعاوني الإسلامي .

#### - المنهج الوصفي :

وهو يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها كما توجد في الواقع ، والتعبير عنها كفيما أو تعبيراً كمياً ، كما يبين العلاقة بين الظواهر المختلفة كتوضيح الفرق بين التأمين التعاوني الإسلامي والتجاري ومعرفة تأثير التأمين التعاوني على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع .

## - المنهج الاستقرائي :

الذي يبدأ بملاحظة الجزئيات ثم تعميم النتائج إلى الحالات التي تنتمي إلى نفس النوع ليستمد منها القوانين أو النظريات ، ولقد استخدمنا ذلك للوصول إلى عدة نتائج أهمها : " إثبات أن التأمين التعاوني الإسلامي يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال ، البدن ، النسل ."

## 9- خطة البحث :

قسمت مادة هذا البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة .

### الفصل التمهيدي :

يتناول الخطر والتأمين وتم دراسته وتحليله في بحثين خصص الأول لدراسة الخطر من ماهيته وتعريفه وتقسيماته وقانون الأعداد الكبيرة وإدارة الخطر والوظائف الحديثة لإدارة الخطر ، والمبحث الثاني خصص لدراسة التأمين من خلال ماهيته ووظائف شركات التأمين وإعادة التأمين .

### الفصل الأول :

تناولنا فيه التأمين في الفكر الإسلامي من خلال دراسة الإطار النظري للتأمين التعاوني والإطار النظري للتأمين التكافلي والتأمين التعاوني الإسلامي ، وفي المبحث الثاني قمنا بتحديد الضوابط الشرعية لعقد التأمين من خلال تأصيل التأمين في الكتاب والسنة والضوابط الشرعية لعقد التأمين التعاوني والفرق بينه وبين التأمين التجاري ؛ وفي مبحث ثالث تناولنا العقود الشرعية للتأمين التعاوني من عقد الوكالة والإجارة والمضاربة ، ودرسنا العلاقات التعاقدية بين شركات التأمين التعاوني الإسلامي وشركات إعادة التأمين الإسلامي .



## الفصل الثاني :

تناولنا فيه الأسس الإدارية والمحاسبية للتأمين التعاوني الإسلامي من خلال المبحث الأول حيث درسنا الأسس الإدارية للتأمين التعاوني ، وفي مبحث ثاني الأسس المحاسبية للتأمين ، وفي مبحث ثالث الفائض التأميني .

## الفصل الثالث :

الدور التمويلي للتأمين التعاوني في التنمية ، حيث تناولنا في المبحث الأول دور نظام التأمين التعاوني في التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية .

وفي مبحث ثاني دوره في تأمين الأخطار الصغيرة والمتوسطة وقد تناولنا تأمين المركبات ، تأمين الاضطرابات الأهلية ، تأمين النقود ، تأمين الدخل ، تأمين السرقة ، تأمين الأعمال التجارية ، وفي المبحث الثالث درسنا دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية الزراعية والصناعية ودوره في توفير مصادر تمويل التنمية .

وفي مبحث رابع درسنا دوره في تمويل التنمية الاجتماعية من خلال دراسة التأمين التكافلي البديل الشرعي للتأمين على الحياة ونظام التكافل الجماعي .

## الخاتمة :

بعد الدراسة والبحث المستفيض في هذا الموضوع الخاص بالتأمين التعاوني الإسلامي ، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نعتقد بأنها في غاية الأهمية للفرد والجماعة وللإقتصاد بصفة عامة ، استثمارا وتنمية نذكر أهمها :

1. إن الوعي الفقهي المعاصر بآليات التأمين التعاوني الإسلامي وتصميم منتجاته أدى إلى بعث الفكر الفقهي نحو تطوير منتجات تعاونية إسلامية منافسة للتأمين التقليدي ؛ بحيث تتداخل فيها آليات صناعة التأمين مع آليات مالية إسلامية أخرى في الفقه الإسلامي .

2. يعتبر نموذج التأمين التعاوني الإسلامي على الحياة ( التأمين التكافلي ) هو البديل الشرعي للتأمين على الحياة في التأمين التجاري .

3. إن صناعة التأمين عموما " التكافلي الإسلامي / التجاري التقليدي " تقوم على استقطاب الأقساط " الاشتراكات " المالية من العملاء ، فهي بطبيعة الحال تستحوذ على نصيب غير قليل من المدخرات القومية ، وبالتالي فهي تعتبر من الأوعية المالية المنافسة لودائع البنوك ، فذلك من جهة حيازة المدخرات القومية وإعادة توظيفها ، وهذا ما يفسر لنا خضوع شركات التأمين في بعض الدول إلى رقابة البنوك المركزية ومؤسسات النقد فيها ؛ كسلطة رقابية عليا تراقب مدخرات التأمين وتنظم أحكام توظيفها وتضبط مخاطرها . إن صناعة التأمين عموما " التكافلي الإسلامي / التجاري التقليدي " تقوم على استقطاب الأقساط " الاشتراكات " المالية من العملاء ، فهي بطبيعة الحال تستحوذ على نصيب غير قليل من المدخرات القومية ، وبالتالي فهي تعتبر من الأوعية المالية المنافسة لودائع البنوك ، فذلك من جهة حيازة المدخرات القومية وإعادة توظيفها ، وهذا ما يفسر لنا خضوع شركات التأمين في بعض الدول إلى رقابة البنوك المركزية

ومؤسسات النقد فيها ؛ كسلطة رقابية عليا تراقب مدخرات التأمين وتنظم أحكام توظيفها وتضبط مخاطرها .

4. إن حيازة مؤسسة التأمين التعاوني الإسلامي لتلك المبالغ المالية الطائلة يعني بالضرورة حرمان مؤسسات التأمين التقليدي منها ؛ والتي بدأت بسبب المنافسة مع الصناعة التكافلية ، تفقد معدلات متزايدة من الأقساط التأمينية المعتادة ، فهذه إيجابية شرعية واقتصادية أولية .

5. إن مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي تقوم باستثمار وتنمية تلك المدخرات ( الاشتراكات التكافلية ) ، وبطبيعة الحال فإن عمليات استثمارها وتوظيفها وبموجب الالتزام الشرعي للشركة التعاونية الإسلامية لن يكون إلا من خلال أوعية استثمارية لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، مما يعني بالضرورة حجب تلك المدخرات عن القطاع التقليدي ( الربوي ) بجميع تطبيقاته المصرفية والاستثمارية .

6. إن توجيه هذه المدخرات نحو القطاع الإسلامي بجميع تطبيقاته المصرفية والاستثمارية من شأنه تعزيز مسيرة الطائر الإسلامي على حساب خوض حصة الطائر التقليدي الربوي في الاقتصاد المحلي وهذه إيجابية شرعية واقتصادية ثانية.

7. إن شركات التأمين التعاوني الإسلامي عند عجزها من جهة السيولة فإنها وطبقاً لالتزامها الشرعي ستلجأ إلى مصادر تمويل لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وهذا يعني أنها ستعزز الأداء الكلي لمسيرة المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامي على حساب تخفيض الطلب على إجمالي التمويل والائتمان التقليدي ( الربوي ) .

8. إصدار المعيار الشرعي ( 26 ) والمحاسبي ( 12 ) في التأمين التعاوني الإسلامي:

إن من بين النجاحات التي حققها الاقتصاد الإسلامي المعاصر تمكنه من إصدار معيارين دوليين بشأن صناعة التأمين التعاوني الإسلامي ، حيث صدر ابتداء المعيار المحاسبي الإسلامي الدولي رقم ( 12 ) والخاص بالتأمين التكافلي ، ثم تبعه بعد ذلك إصدار المعيار الشرعي الدولي الخاص بالتأمين الإسلامي رقم ( 26 ) وقد تولى زمام هذا الإنجاز الكبير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس الشرعي بمملكة البحرين .

وقد تحدث المعياران الدوليان رقم ( 12 ) ورقم ( 26 ) عن تفاصيل مهمة في الصناعة ، حيث صُدِّرت بتقديم ضاف شرح طبيعة نظام التأمين التعاوني الإسلامي.

9. إن لانتشار التأمين التعاوني الإسلامي العديد من المزايا نذكرها في الآتي :
- زيادة انتشار التأمين الإسلامي تؤدي إلى إمكانية تقوية المركز المالي وزيادة الاحتياطات ، وبالتالي التقليل من الاعتماد على إعادة التأمين .
  - زيادة انتشار التأمين الإسلامي وبسبب توفر الأعداد الكبيرة تتمكن شركة التأمين الإسلامي من تحديد معدلات الخطر مستقبلا بشكل أفضل من السابق ، وذلك بتطبيق فلسفة التسعير وفقا للخبرة .
  - زيادة انتشار التأمين الإسلامي تمكن من زيادة المبالغ المتاحة للاستثمار من أقساط التأمين مما ينعكس إيجابا على محفظة التأمين بزيادة عائد الاستثمار ، وفي حالة تطبيق صيغة المضاربة في عمليات استثمار أقساط التأمين سترتفع حصة المساهمين بصفتهم المضارب بسبب ارتفاع القدر المتاح من أقساط التأمين للاستثمار الذي ينتج عنه ارتفاع أرباح الاستثمار .

- زيادة انتشار التأمين الإسلامي ستؤدي إلى زيادة الفائض حتما ، وبالتالي إلى زيادة حصيلة الزكاة من الفائض القابل للتوزيع .
- زيادة انتشار التأمين الإسلامي تستفيد منها الخزينة العامة أيضا عن طريق :
  - الرسم الضريبي ( الدمغة مثلا ) الذي يفرض على كل وثيقة تأمين .
  - رسوم الإشراف والرقابة على التأمين التي تدفع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ممثلة في هيئة الرقابة على التأمين ، إن وجدت .
  - زيادة الاستثمار ومعدلات أرباحه تغذي الخزينة العامة عن طريق أخذ ضريبة الأرباح من عوائد الاستثمار إن كان ذلك معمولا به في الدولة التي تعمل في حدودها شركة التأمين الإسلامية .
  - زيادة أقساط التأمين وزيادة الأجرة على إدارة مخاطرها ؛ تؤدي إلى زيادة مساهمة التأمين في الناتج القومي للدولة .
- كذلك زيادة التأمين تؤدي إلى زيادة القدر الذي تمت حمايته من ثروة المجتمع .
- زيادة انتشار التأمين الإسلامي وبسبب توفر الأعداد الكبيرة تتمكن شركة التأمين الإسلامي من تحديد معدلات الخطر مستقبلا بشكل أفضل من السابق ، وذلك بتطبيق فلسفة التسعير وفقا للخبرة .
- زيادة انتشار التأمين الإسلامي تمكن من زيادة المبالغ المتاحة للاستثمار من أقساط التأمين مما ينعكس إيجابا على محفظة التأمين بزيادة عائد الاستثمار ، وفي حالة تطبيق صيغة المضاربة في عمليات استثمار أقساط التأمين سترتفع حصة المساهمين بصفتهم المضارب بسبب ارتفاع القدر المتاح من أقساط التأمين للاستثمار الذي ينتج عنه ارتفاع أرباح الاستثمار .
- زيادة انتشار التأمين الإسلامي ستؤدي إلى زيادة الفائض حتما ، وبالتالي إلى زيادة حصيلة الزكاة من الفائض القابل للتوزيع .
- زيادة انتشار التأمين الإسلامي تستفيد منها الخزينة العامة أيضا عن طريق :

- الرسم الضريبي ( الدمغة مثلا ) الذي يفرض على كل وثيقة تأمين .
- رسوم الإشراف والرقابة على التأمين التي تدفع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ممثلة في هيئة الرقابة على التأمين ، إن وجدت .
- زيادة الاستثمار ومعدلات أرباحه تغذي الخزينة العامة عن طريق أخذ ضريبة الأرباح من عوائد الاستثمار إن كان ذلك معمولا به في الدولة التي تعمل في حدودها شركة التأمين الإسلامية .
- زيادة أقساط التأمين وزيادة الأجرة على إدارة مخاطرها ؛ تؤدي إلى زيادة مساهمة التأمين في الناتج القومي للدولة .
- كذلك زيادة التأمين تؤدي إلى زيادة القدر الذي تمت حمايته من ثروة المجتمع.
- زيادة خدمات التأمين وارتفاع إيراداته تؤدي إلى المزيد من العمالة وبالتالي العمل على الحد من مشكلة البطالة في الدولة وعلى المستوى العالمي عن طريق جلب العمال من الخارج .
- زيادة انتشار التأمين الإسلامي تؤدي إلى انتعاش وانتشار الخدمات الأخرى المتعلقة به ، وبالتالي زيادة دخولها ؛ ومثل ذلك وسطاء التأمين ، وهيئات تسوية الخسائر وورش صيانة السيارات ، والمهندسون والأطباء ، وفنيو الصيانة بصفة عامة ويدخل في ذلك فنيو صيانة السيارات والأجهزة والآلات والمعدات .
- زيادة النشاط التأميني عموما تؤثر إيجابا على البيئة الاستثمارية بسبب توفير التغطيات التي تتحمل المخاطر التي تحف القطاع المستثمر فيه أو أنواع الاستثمار .
- انتعاش التأمين الإسلامي يؤدي إلى انتعاش صادرات الدولة لاسيما عند تغطيات تأمين حاصلة الصادرات .

- الحد من معدلات البطالة وذلك بتوفير فرص للعمالة ، بالإضافة إلى الحد من العوز والفاقة والمعاناة المالية المتفشية بين أفراد المجتمع وبين أفراد أهل التجارات و الصناعات والخدمات المختلفة وبالتالي يقل الضغط على ميزانية التنمية الاجتماعية ومؤسسات الدعم والعمل الخيري كالزكاة و ما شابه ذلك.
- زيادة أقساط التأمين تتعكس إيجابا على السياسة النقدية فيما يتعلق بالحد من التضخم عن طريق سحب جزء من الكتلة المعروضة في المجتمع و يتمثل هذا السحب في دفع أقساط التأمين والتي ستكون نقدا . هذا بالإضافة إلى توجيه السيولة المتوفرة لدى شركات التأمين في الاستثمار الموجه من قبل السلطة مثال ذلك شراء سندات الخزانة ، أو بالاستثمار في محافظ لتمويل مشروعات إنتاجية معينة ، أو إيداعها لدى البنوك لاستثمارها في الأوعية الاستثمارية المختلفة ، أو عن طريق شراء أسهم الشركات و المؤسسات المعروضة للبيع بسوق الأوراق المالية ، أو المساهمة في تأسيس شركات أو مصانع أو هيئات للأعمال الاقتصادية . وكل هذه الصور الاستثمارية التي تقوم بها شركات التأمين تؤدي في النهاية إلى إعادة توظيف الكمية التي تم سحبها من الكتلة النقدية في قطاعات إنتاجية والتي بدورها تزيد من الكمية المعروضة من السلع والخدمات وهذه الأخيرة كلما زاد المعروض منها انخفضت أسعارها وهذه الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض نسبة التضخم .
- انتشار التأمين يؤدي إلى الوعي التأميني وبالتالي زيادة مفاهيم الأمن الصناعي وزيادة مفاهيم التعامل مع الخطر وتطورها وتحسين الأساليب المستخدمة في ذلك .

ويمكن بهذا الشأن تقديم التوصيات التالية :

### توصيات

1. التركيز على الجودة والنوعية وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مبدأ مشروعية التأمين التعاوني الإسلامي .
2. العمل على إعداد دليل شرعي متكامل يبين المواطن التي ينبغي تحقيق الالتزام الشرعي بها من قبل الشركة ، وبشكل تفصيلي .
3. إنشاء بنك معلومات التكافل .
4. العمل على تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين شركات التأمين التعاوني الإسلامي على المستويات المحلية والعالمية ، في المجالات الفنية ( كإعادة ، وتبادل الخبرات بين الموظفين ) والمالية .
5. العمل على إيجاد التحالفات الإستراتيجية مع المؤسسات المالية الإسلامية .
6. العمل على توجيه صناعة التكافل إلى غير المسلمين ، من خلال إبراز مزاياه والتي من أهمها :
  - أ. أن التكافل يحافظ على توازن وحفظ حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة به ، من حملة الوثائق فيما بينهم ، والمساهمين وحملة الوثائق .
  - ب. إعادة الفائض التأميني في حال تحققه لجميع المشتركين ، من غير تفريق بين من حصل أو لم يحصل على تعويض .
7. ابتكار منتجات وخدمات جديدة تقدم للمستهلك مزايا عملية ، ولا تقتصر على استنساخ المنتجات التقليدية .
8. دعوة الباحثين من الفقهاء والمهنيين لابتكار نماذج جديدة للتأمين التعاوني الإسلامي (الوكالة والمضاربة والوقف) إضافة إلى العمل على تطوير النماذج الحالية .



9. تسهيل وصول العملاء لخدمات التأمين التعاوني الإسلامي من خلال التوسع الجغرافي .
10. العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية مع مراعاة خصوصية التأمين الإسلامي .
11. رفع رؤوس أموال شركات التأمين الإسلامي ، بحيث :  
أ. تفي بمتطلبات السوق المتنامى ، بصورة مناسبة .  
ب. تخفيض الاعتماد على المعيدين .
12. التركيز على الأخلاقيات الإسلامية في التعامل .
- ويفتح هذا البحث آفاقاً أخرى للدراسة للإجابة على الإشكاليات التالية :
- ما الدور الذي يلعبه الفائض التأميني في تمويل التنمية ؟.
  - كيف يمكن أن نبني نموذجاً جديداً للتأمين التعاوني الإسلامي على أساس الوقف.